مفردات المحاسبة المتوسطة /١ الكورس الأول للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية
الفصل الثاني: الحسابات الختامية في الشركات التجارية
الفصل الثالث: الحسابات الختامية في الشركات الصناعية
الفصل الرابع: التسويات القيدية للمصاريف
الفصل الخامس: التسويات القيدية للإيرادات واوراق العمل
الفصل السادس: كشف مطابقة البنك
الفصل السابع: مطابقة الصندوق
الفصل الثامن: المحاسبة عن المدينين

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

أولا: طبيعة وبيئة المحاسبة المالية

هل المحاسبة نشاط خدمي؟ أم أنها نظام وصفي تحليلي؟ أم أنها نظام معلومات؟ إنها كل ذلك فهي نشاط خدمي، توفر معلومات مالية كمية للأطراف المستفيدة، تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد، سواء في المنشآت الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح. كما أنها نظام وصفي تحليلي، تقوم بتحديد الكثير من الأحداث والمعاملات التي تصف النشاط الاقتصادي. فعن طريق عمليات القياس والتبويب والتلخيص، يمكن للمحاسبة حصر هذه البيانات في عدد قليل من العناصر المترابطة التي يمكن بتجميعها والتقرير عنها بصورة صحيحة، وصف المركز المالي ونتيجة أعمال النشاط والتدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية. كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات، تقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير ومختلف من الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة.

وعليه فأن المحاسبة تقوم بتحديد وقياس وتوصيل معلومات مالية عن وحدات اقتصادية إلى الأطراف ذات العلاقة المنشأة.

ثانياً: القوائم المالية والتقارير المالية: تعد القوائم المالية من أهم الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وهذه القوائم تقدم تاريخا مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

١- قائمة المركز المالي (الميزانية).
٢- قائمة الدخل.
٣- قائمة الدخل الشامل.
٤- قائمة التدفقات النقدية.
٥- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

• الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تمثل جزءا مكملا لهذه القوائم الأساسية الخمسة. ولكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقارير المالية الأخرى، بخلاف القوائم المالية الأساسية ومن أمثلة ذلك: تقرير مجلس الإدارة وتقرير لجنة التدقيق والجداول المرفقة بالتقرير السنوي للشركة أو نشرات الاكتتاب أو التقارير المقدمة للجهات الحكومية أو توقعات الإدارة أو المعلومات التي توضح المسئولية الاجتماعية للمنشأة. وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على أساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو إلى العرف السائد أو لأن الإدارة ترغب في الإفصاح عنها بصورة اختيارية.

وتتمثل أهداف التقرير المالي في منشآت الأعمال في الاتي:

١- توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان.
٢- توفير معلومات مفيدة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
٣- توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.

ثالثاً: الحاجة لوضع معايير محاسبية

لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة على بيئتها وتتأثر بها، فإن هناك اهتماما كبيرا بصياغة المعايير المحاسبية المنظمة للممارسة المحاسبية، قام المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام، بحيث تصور هذه القوائم بصورة عادلة وواضحة وكاملة المركز المالي ونتائج عمليات المنشأة. وعند إعدادهم للقوائم المالية، فقد يواجه المحاسبون المخاطر المحتملة للتحيز وأخطاء التفسير وعدم الدقة والغموض، ومن أجل تقليل هذه المخاطر، تم وضع هيكل نظري يحظى بالقبول العام وتتم ممارسته على نطاق واسع. فبدون هذا الهيكل النظري سيقوم كل محاسب أو منشأة بوضع الهيكل النظري الخاص بها واستخدامه حسب رؤيته

رابعاً: المنظمات المشتركة في وضع المعايير المحاسبية

١- هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وقد أنشأت هذه الهيئة في أمريكا عام ١٩٣٤م نتيجة للكساد العظيم في الثلاثينات، والذي نتج عنه انهيار واسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية. وتعتبر SEC إحدى الهيئات الحكومية التي تتولى تنفيذ قوانين الأوراق المالية وغيرها من القوانين في أمريكا. حيث تلتزم أغلب الشركات التي تصدر أوراق مالية للجمهور العام أو الشركات المقيدة في البورصة بتقديم قوائم مالية معتمدة إلى SEC وعلاوة على ذلك، فإنSEC لها سلطات واسعة في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركات الخاضعة لإشرافها وبالتفصيل الذي تراه، وكذلك لديها سلطة وضع المبادئ المحاسبية والإلزام بها.

٢- مجلس معايير المحاسبة المالية: Financial Accounting Standards Board (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): وتتركز مهمتهما الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقارير المالية الإرشاد وتوجيه الجمهور العام الذي يضم معدي ومدققي ومستخدمي المعلومات المالية. ويعتمد FASB وIASBعند وضع معايير المحاسبة المالية على قاعدتين أساسيتين وهما:

أ- الاستجابة لحاجات ووجهات نظر مجتمع الإعمال ككل وليس فقط مهنة المحاسبة.

ب- بأن يعمل على مرأى من الجمهور العام، بحيث يعطى للأطراف المهتمة، الفرصة كاملة للتعبير عن وجهات نظرها.

خامساً: طبيعة الإطار النظري للمحاسبة المالية

مع زيادة التغيرات الاقتصادية والمالية، تزداد الحاجة إلى ادخال تغيرات وتحسينات في نوعية المعلومات المالية المقدمة حتى يمكن الاعتماد عليها. مما تطلب ضرورة وجود أطار نظري للمحاسبة والإفصاح المالي الذي يستند إلى أهداف عملية الإفصاح المالي التي حددها FASB، ويتشابه الإطار النظري مع " الدستور"، فهو يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وإن وجود الإطار النظري ضروري للأسباب التالية:

١- حتى تكون المعايير المحاسبية مفيدة، يجب أن تستند في وضعها إلى هيكل ثابت من المفاهيم والأهداف، فوضع إطار نظري دقيق للمفاهيم والأهداف سوف يمكن FASB من إصدار معايير أكثر نفعا واتساقا في المستقبل مما يمكن من زيادة فهم المستخدمين للقوائم المالية وثقتهم في عملية التقرير المالي، كما سيؤدي لزيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات.

٢- يمكن من حل المشاكل المستجدة بصورة أكثر سرعة بمجرد الرجوع إلى هذا الإطار النظري الثابت. ومن أمثلة المشاكل المستجدة أدوات المديونية الجديدة التي قامت الشركات بإصدارها في بداية الثمانينيات كاستجابة لارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

سادساً: مكونات الإطار النظري للمحاسبة المالية

يتكون الإطار النظري من ثلاث مستويات: حيث يختص المستوى الأول بتحديد اهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار النظري، في حين يعرض المستوى الثاني الخصائص النوعية التي تجعل من المعلومات المحاسبية مفيدة والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية، ويوضح المستوى الثالث والأخير مفاهيم الاعتراف والقياس، التي يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية، والتي تتضمن استخدام الفروض والمبادئ والمحددات التي تصف بيئة الإفصاح المالي الحالية، ويمكن بيان هذه المستويات كما يلي:

المستوى الأول: الأهداف الأساسية

ان عملية اعداد التقرير المالي تهدف لتوفير معلومات:

١- تكون مفيدة لمن يتخذون قرارات الاستثمار والائتمان ومن يفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب.

٢- تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

٣- تتعلق بالموارد الاقتصادية والمطالبات على هذه الموارد والتغييرات في كل منهما.

المستوى الثاني: مفاهيم أساسية

اولاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: حدد FASB في قائمة المفاهيم رقم ٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرار.

ويمكن عرض هذه الخصائص بصورة متدرجة من خلال تقسيمها الي مجموعتين المجموعة الأولى تتمثل في الخصائص الأساسية والثانية تتمثل في الخصائص الثانوية وسوف نوضح كل منها على النحو التالي:

١- الخصائص الرئيسية

- **الملائمة والمصداقية:** أشار FASB إلى أن الملائمة والمصداقية (إمكانية الاعتماد) هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار.

❖ **الملائمة Relevance:** لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار. وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية

- **(القيمة التنبؤية للمعلومات)** أي القدرة على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.
- **(القيمة الإستردادية للمعلومات).** فلكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استردادیه
- **(التوقيت المناسب):** أي ان يتم الحصول عليها في الوقت المناسب والا لا فائدة منها

❖ **المصداقية Reliability** (إمكانية الاعتماد): تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاث خصائص فرعية أساسية هي: **القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحياد**

• **القابلية للتحقق Verifiability:** يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس. وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها.

• **الصدق في العرض Representational Faith fullness:** يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر أن تمثل الأرقام ما حدث بالفعل. فعندما تبين القوائم المالية لشركة ما مبيعات قدرها مليون دينار في حين أن المبيعات الفعلية تفصح ٨٠٠الف دينار فقط، فإن هذه القوائم تكون غير صادقة في العرض.

• **الحياد Neutrality:** يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة بها على الأخرى، حيث أن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الاهتمام الأول. فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز والا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها.

٢ – الخصائص الثانوية

❖ **القابلية للمقارنة Comparability:** تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية.

❖ **الثبات Consistency:** عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجات المحاسبية على نفس الأحداث من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية الأخرى، حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطرق الجديدة تعد أفضل من القديمة، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

ثانياً: العناصر الأساسية للقوائم المالية : تستخدم المحاسبة العديد من المصطلحات ذات المعاني الخاصة والمحددة وهي المصطلحات التي تمثل لغة المحاسبة. وتشتمل على

١- **الموجودات:** منافع اقتصادية محتملة في المستقبل، قامت شركة معينة بالحصول عليها أو التحكم فيها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.

٢- **المطلوبات:** تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية الشركة معينة، بتحويل موجودات أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة الصفقات أو أحداث سابقة.

٣- **حق الملكية:** وهو الحق المتبقي على موجودات وحدة معينة بعد طرح مطلوباتها ، وفي منشآت الأعمال يتمثل في حقوق الملاك.

٤- **استثمارات الملاك:** هي الزيادة في صافي موجودات منشأة معينة، الناتجة عن تحويلات إليها لشيء ما ذي قيمة من وحدات أخرى وذلك للحصول على أو زيادة حقوق ملكية في تلك المنشأة. وعادة ما تكون استثمارات الملاك في شكل موجودات مقدمة ولكنها تتضمن أيضا خدمات مقدمة أو تسوية أو تحويل المطلوبات على المنشأة.

٥- **التوزيعات على الملاك:** وهي الانخفاض في صافي موجودات منشأة معينة الناتج عن قيام المنشأة بتحويل موجودات أو تقديم خدمات أو التحمل بالتزامات تجاه ملاكها، وتؤدي التوزيعات على الملاك إلى تخفيض حقوق الملكية بالمنشأة.

٦- **الدخل الشامل:** هو التغير في حقوق ملكية (صافي الموجودات) منشأة معينة خلال فترة معينة نتيجة الصفقات واحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية، فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

٧- **الإيرادات:** هي تدفقات داخلة أو أي زيادات أخرى في موجودات منشأة معينة أو تسوية مطلوباتها (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى، مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

٨- **المصروفات :** هي تدفقات خارجة أو أي استخدام الموجودات أو تحمل مطلوبات (أو مزيج

منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

٩- **المكاسب:** هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الموجودات) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة وكل الصفقات والأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات واستثمارات الملاك.

١٠- **الخسائر:** هي الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الموجودات) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة ولكل الصفقات والأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك.

إن مصطلح "الدخل الشامل" يمثل مفهوما جديدا، فالدخل الشامل أكثر اتساعا من الفكرة التقليدية عن صافي الدخل، فبناءً على تعريف FASB له، فإنه يشمل صافي الدخل وكل التغيرات الأخرى في حقوق الملكية باستثناء استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس والإفصاح

اولاً: فروض أساسية Basic Assumptions: هناك أربعة فروض أساسية تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية وهي:

١- **فرض الوحدة الاقتصادية:** يقصد به أنه يمكن الفصل بين النشاط الخاص بمنشأة أعمال معينة والنشاط الخاص بملاكها أو بمنشآت الأعمال الأخرى. فإذا لم توجد طريقة واضحة للفصل بين كل الأحداث الاقتصادية التي وقعت، فإنه لن يوجد أي أساس للمحاسبة. ولا ينطبق مفهوم الوحدة الاقتصادية فقط على الفصل بين أنشطة منشآت الأعمال، حيث يمكن اعتبار جزء معين – إدارة أو قسم أو صناعة بأكملها – وحدة مستقلة إذا ما أردنا تعريف الوحدة بهذا الشكل.

٢- **فرض الاستمرارية :** حيث تقوم أغلب الطرق المحاسبية على افتراض أن منشأة الأعمال ستكون لها حياة ممتدة. وتشير الخبرة السابقة إلى أن الشركات – رغم وجود العديد من حالات الفشل – ذات معدلات استمرار مرتفعة. ورغم أن المحاسبين لا يعتقدون في استمرار منشآت الأعمال إلى مالا نهاية، فإنهم يتوقعون بقاءها لفترة تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها.

٣- **فرض وحدة النقود:** ويعني هذا الفرض أن وحدة النقود هي أكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة. حيث أن وحدة النقود ملائمة وبسيطة ومتاحة على نطاق واسع ومفهومة ومفيدة.

٤-**فرض الدورية:** يعني هذا الفرض أن الأنشطة الاقتصادية للمنشأة يمكن تقسيمها إلى فترات زمنية. وتتنوع الفترات الزمنية المستخدمة، ولكن الأكثر شيوعا في الاستخدام هو الشهر، ربع السنة، السنة.

ثانياً: المبادئ الأساسية للمحاسبة Basic Principles of Accounting: هناك أربعة مبادئ أساسية للمحاسبة تستخدم في تسجيل الصفقات هي:

١- **مبدأ التكلفة التاريخية:** أن التكلفة هي الأساس الأكثر إفادة بصفة عامة لأغراض القياس والتقرير المحاسبي. ونتيجة لذلك، فإن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حاليا تتطلب المحاسبة عن أغلب الموجودات والمطلوبات والتقرير عنها على أساس سعر الاستحواذ، وهو ما يشار إليه عادة بمبدأ التكلفة التاريخية. فالتكلفة لها ميزة أساسية على غيرها من أساليب التقييم، وهي أنها قابلة للاعتماد والتعويل عليها. فالتكلفة محددة ويمكن التحقق منها وبمجرد تحديدها تظل ثابتة طالما بقي الموجود في الخدمة، وقد ظهرت العديد من الاعتراضات على استخدام مبدأ التكلفة التاريخية. وتزداد حدة هذه الانتقادات في الفترات التي تتغير فيها الأسعار بصورة واضحة، ففي مثل هذه الأوقات تصبح التكلفة متقادمة بمجرد تسجيلها، ففي فترات ارتفاع أو انخفاض الأسعار تصبح أرقام التكلفة الخاصة بالسنوات السابقة غير قابلة للمقارنة مع أرقام التكلفة الجارية.

٢- **مبدأ الاعتراف بالإيراد:** فالإيرادات تتحقق عندما يتم مبادلة منتجات (سلع أو خدمات) أو بضائع أو موجودات اخرى مقابل نقدية أو مطالبات نقدية، وذلك عندما تكون هذه الموجودات قابلة للبيع أو التداول في سوق نشطة وبأسعار محددة وبدون تكلفة إضافية معنوية. وعلاوة على هذا الشرط الأول (التحقق أو القابلية للتحقق) فإن الإيرادات لا يعترف بها إلى أن تكتسب وتعتبر الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بإنجاز ما يجب عليها القيام به للحصول على حق استخدام المنافع التي تمثلها هذه الإيرادات. وتمثل نقطة البيع شرطا موحدا ومقبولا أو معقولا للاعتراف بالإيراد. ومع ذلك، فإن هناك استثناءات على هذه القاعدة في الحالات التي يصعب فيها تطبيقها ومنها:

- **الاعتراف بالإيراد خلال الإنتاج:** حيث يسمح الاعتراف بالإيراد قبل اكتمال العقد في بعض العقود الإنشائية طويلة الأجل، حيث يتم الاعتراف بالإيراد في هذه الطريقة دوريا على أساس نسبة الإتمام التي وصل إليها العقد بدلا من انتظار الانتهاء من العقد بشكل كامل.
- **الاعتراف بالإيراد في نهاية الإنتاج:** في أوقات معينة يمكن الاعتراف بالإيراد بعد انتهاء دورة الإنتاج وقبل البيع، وذلك عندما يكون مقدار وسعر المبيعات مؤكدين على سبيل المثال، إذا كانت المنتجات والموجودات الأخرى قابلة للبيع في سوق نشطة بأسعار محددة مسبقا وبدون تكاليف إضافية جوهرية فإنه يمكن الاعتراف بالإيراد عند اكتمال عملية الإنتاج. ومن أمثلة ذلك عمليات البحث والتنقيب عن المعادن التي لها سوق جاهزة وبأسعار محددة بمجرد استخراجها من الأرض.

- **الاعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدي:** حيث يتمثل تحصيل النقود أساسا آخر للاعتراف بالإيراد. ولا يستخدم الأساس النقدي إلا إذا كان من المستحيل تحديد رقم الإيراد في تاريخ البيع بسبب عدم التأكد من التحصيل. ومن أمثلة الأساس النقدي طريقة البيع بالتقسيط
- **الاعتراف بالإيراد عند البيع:** عند هذه النقطة تكون أغلب جوانب عدم التأكد قد تم التغلب عليها ويتوافر دليل قابل للتحقق منه ومستمد من صفقة تبادل.

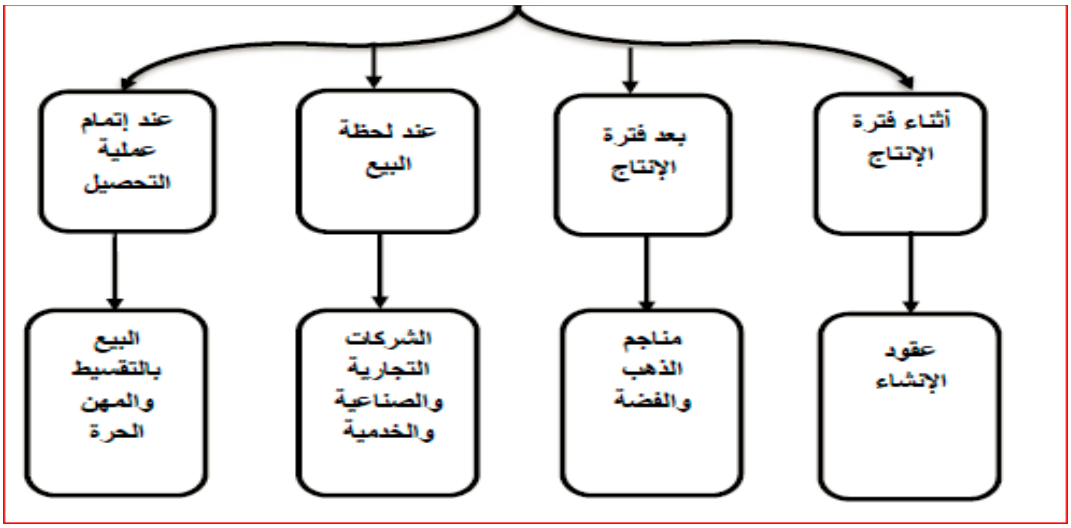

شكل ١

الاحداث الرئيسية لتحقق الإيراد

٣- **مبدأ المقابلة:** عند الاعتراف بالمصروفات يجب إتباع المدخل الذي يقول " دع المصروفات تتبع الإيرادات ". فالمصروفات لا يعترف بها عند سداد الأجور أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل الخدمة أو المنتج في تحقيق الإيراد. وبذلك يرتبط الاعتراف بالمصروفات بالاعتراف بالإيرادات، حيث يطلق على عملية المقابلة بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المجهودات (المصروفات) بالإنجازات (الإيرادات).

٤- **مبدأ الإفصاح الكامل:** عند تحديد المعلومات التي يتم التقرير عنها، يتبع المحاسبون الطريقة العامة التي تقضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي، ويشار إلى ذلك عادة " بمبدأ الإفصاح الكامل "، ويمكن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية واستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم في أحد الأماكن الثلاثة التالية (في صلب القوائم المالية، في ملاحظات على هذه القوائم، كمعلومات إضافية)

ثالثاً: محددات التقرير المالي Constraints of Financial Report

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددات يلزم أخذهم في الاعتبار وكالاتي:

١- **علاقة التكلفة / المنفعة:** يفترض المستخدمون غالبا أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدي ومقدمي المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح. ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف. ولكن الصعوبة في تحليل التكلفة / المنفعة هي أن التكاليف والمنافع (وخاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائما.

٢- **الأهمية النسبية:** يعتبر بند معين هام نسبيا إذا كان ادراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبيا – ومن ثم غير ملائم– إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار. وبصفة عامة، فإن البند يجب أن يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته.

٣- **ممارسات الصناعة:** من الاعتبارات العملية الأخرى التي تتطلب أحيانا الخروج عن النظرية الأساسية (الفروض والمبادئ المحاسبية)، الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. على سبيل المثال، فإن البنوك عادة ما تفصح عن استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة.

٤- **الحيطة والحذر Conservatism:** أساس هذا المبدأ قائم على أن السياسة التي تنطوي على اختيار الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة مستقبلا في الحسبان دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية. ومن أمثلة التحفظ في المحاسبة استخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون، وكذلك قاعدة ضرورة الاعتراف بصافي الخسائر المحققة على التزامات الشركة بشراء سلع معينة.